النظام العالمي وتأثيره في التنظيم الدولي (الإشكاليات والمعالجات)

م.د صدام مرير حمد عطية
جامعة كركوك
كلية القانون والعلوم السياسية

المقـــدمـــة

إن المتأمل للوضع العالمي والمتابع للأحداث التي تجري على الساحة الدولية، وتسلسل الاحداث المنظم تارة، والفوضوي " بشكل منظم" تارة أخرى، يرى نظاماً يحكم هذا الوضع، ويديره وفق أهداف وأجندات وضعها لتحقيق مصالحه وسياساته، وتدير هذا النظام العالمي مجموعة من الدول الكبرى الفاعلة فيه، تساندها منظمات سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية، وتحميها القوة العسكرية لهذه الدول، وهذه الدول هي المسيطرة على هذا النظام، وبذلك أصبح النظام العالمي الجديد يشبه دكتاتورية عالمية تحكم العالم، تسانده منظمة الأمم المتحدة التي تُعدّ المنظمة الدولية الاكبر، والاكثر تأثيراً في المنظومة الدولية، وتستغل هذه الدول، المنظمة الدولية وتحقق أهدافها بالمناداة بشعارات براقة مثل (حماية حقوق الإنسان، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل، محاربة الإرهاب، وتحقيق العدالة، وحكم الشعوب لأنفسها)، وبهذه الشعارات يتم التدخل في شؤون الدول الداخلية، أو الاعتداء عليها، أو احتلالها، أو إثارة الفتن فيها، وجُعلت هذه الشعارات شماعة يُعلق عليها أهدافه للضغط على كل من يخالف هذه الأهداف، غير عابئ بمبادئ القانون الدولي ومواثيقه، وضارباً بها عرض الحائط

لتنفيذ أهدافه، وذلك بوصف بعض الأعمال بأنها نابعة من الشرعية الدولية، وباستخدام المنظمات الدولية كأدوات مشرعنة لتصرفاته وأعماله أو لإضفاء الشرعية عليها.

أولاً: هدف البحث : تهدف الدراسة إلى البحث في معنى النظام العالمي والتنظيم الدولي، وتحديد نوعية العلاقة القائمة بين النظام العالمي والتنظيم الدولي، المتمثل في منظمة الأمم المتحدة، وسبل معالجة الخلل فيها ان وجد، وكيف هيمنت الولايات المتحدة الاميركية على المنظمة الدولية.

ثانياً: أهمية البحث : تكمن أهمية الدراسة من خلال تزايد دور المنظمات ورغبة المجتمع في تحقيق توازن دولي فانه لم يعد للسيادة دور كبير، وذلك بسبب تطور التكنولوجيا وتوسع العلاقات بين المجتمعات والدول، وفرض الصفة "العالمية" على النظم السياسية الدولية، وبالتالي تولدت حالة من التنازع بين سيادة النظام العالمي وسيادة الدولة.

ثالثاً: اشكالية البحث : تكمن الاشكالية، في أن عالم اليوم يتميز بصراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي، من خلال التأثير على منظمة الأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض، وبالتالي إسقاط كل المبادئ التي تحث على تحقيق السلم والامن الدوليين، وهناك فرق كبير بين الشعارات المطروح وبين التطبيق من قبل الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي، وهذا ما يسبب اختلال كبير في عملية الاستقرار بين الدول، ومن هذه الاشكالية تثار الاسئلة البحثية الاتية:

١. ما هو تاريخ التنظيم الدولي وتاريخ النظام العالمي ؟
٢. ما مدى فاعلية الأمم المتحدة وما هي سبل اصلاحها؟
٣. ماهي العلاقة بين شكل النظام السياسي الدولي وبين التنظيم الدولي؟

رابعاً: فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية علمية مفادها ان هناك علاقة عكسية بين بنية النظام العالمي وفاعلية واستقلال التنظيم الدولي، وخاصة مخرجات التنظيم الدولي (الأمم المتحدة) بمعنى انه كلما كان شكل النظام العالمي (أي البنية الهيكلية للنظام العالمي) تتسم بتعدد الاعضاء كما كان هناك مجال اوسع وفاعلية

واستقلالية اكبر للتنظيم الدولي للعمل وقدرة على اتخاذ القرارات وكانت مخرجات التنظيم الدولي صحيحة وناجحة والعكس صحيح.

خامساً: منهجية البحث : تم اعتماد المنهج التاريخي، في دراسة التطورات التاريخية للنظام العالمي، ومدى تشابه واختلاف الأحداث الدولية، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليل النظمي، في دراسة ومتابعة ومعالجة أهم اسباب الصراع وأنواعه، ثم المنهج المقارن في دراسة شكل النظام العالمي، ووضع الأمم المتحدة مع عصبة الأمم.

وبناءً على ما تقدم سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين وهما :

المبحث الأول : الاطار النظري والمؤسساتي للتنظيم الدولي والنظام العالمي

المبحث الثاني : فاعلية الأمم المتحدة في النظام العالمي وسبل اصلاحها

المبحث الأول

الإطار النظري والمؤسساتي للتنظيم الدولي والنظام العالمي

يقصد بالمنتظم الدولي (International Organization) تجمع ارادي لعدد من أطراف القانون الدولي متحد في شكل هيئة دائمة يتم إنشاؤها بموجب قانون دولي، ويتمتع بإرادة ذاتية، ومزود بنظام قانوني متميز، وبأجهزة مستقلة يمارس المنتظم من خلالها نشاطه لتحقيق الهدف المشترك الذي من اجله تم انشاؤه[١].

أما النظام العالمي (International regime) فيعرف بأنه عبارة عن ترتيب للعلاقات بين الدول فيما بينها إضافة إلى المنظمات الدولية والاقليمية في وقت معين، كذلك يعرف بأنه أنموذج لعلاقات القوة بين الفاعلين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالنشاطات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد وللنظام العالمي عدد من الخصائص

(١) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعة، بيروت (دون تاريخ). ص ٣٥ .

منها[١] :

١. الشمولية : العالمية وليس القارية أو الاقليمية.
٢. عدم التجانس: يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها إلى قيم وأيديولوجيات متباينة وبالتالي مصالح متباينة.
٣. التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة : العالم بمثابة قرية صغيرة.
٤. انعدام السلطة الدولية : عدم وجود حكومة عالمية.

يتفق معظم علماء السياسة على أن العلاقات السياسية الدولية نشأت منذ مؤتمر ويستفاليا عام ١٦٤٨، ومنذ ذلك التاريخ دخل النظام الدولي في سبعة مراحل مهمة، سيتم ذكرها لاحقاً، لأنها غالباً ما كانت تنتهي بحروب كبيرة يقتل على أثرها الملايين، ويبدأ المنتصر بفرض النظام الذي يمثله.

ومع تطور التنظيم الدولي، وتدخل الأمم المتحدة في العديد من الازمات الدولية، وكان لها دور مهم في حل بعض القضايا، وتعقيد البعض الاخر.

منذ القرن التاسع عشر والقوى الدولية تسعى إلى تحقيق توازن في علاقاتها الدولية، توخياً لتحقيق التعاون الدولي والسلم والامن الدوليين، فمن مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ الذي أرسى قواعد العلاقات الأوروبية في إطار توازن القوى بعد حروب نابليون، إلى مؤتمر باريس عام ١٨٥٦، ثم مؤتمري برلين ١٨٦٨ و١٨٧٢ لرعاية المصالح الأوروبية على المستويين القاري والعالمي.

ثم تطوّرت فكرة التعاون الدولي باتجاه فكرة التنظيم الدولي مع قيام عدّة اتحادات دولية لتنظيم التعاون في مرافق محدّدة، مثل اتحاد التلغراف الدولي، واتحاد البريد العالمي في العام ١٨٧٤، والمكتب الدولي للموازين والمقاييس في العام ١٨٨٣ على أنّ مجمل هذه المؤتمرات والاتحادات تمّ بمبادرات أوروبية، في وقت كان فيه النظام الدولي

(١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٤٤-٤٩.

بالمعنى الواقعي، يكاد يُختصر بالنظام القاري الأوروبي طالما أنّ القوى الدولية الأوروبية هي التي تتحكّم بموازين الحرب والسلم[١].

المطلب الأول

أنواع التنظيمات الدولية

يمكن تقسيم التنظيمات الدولية إلى ثلاثة أنواع من حيث المعيار الجغرافي:

١. التنظيمات العالمية (Universal Organizations) وتكون بالعادة عضويتها مفتوحة وفق ضوابط محددة مسبقا، لجميع دول العالم مثل هيئة الأمم المتحدة.
يمكن تقسيم التنظيمات الدولية من حيث نوعية الأعضاء إلى نوعين هي:

أ- منظمات حكومية (Governmental organizations): يكون أعضاؤها عبارة عن حكومات دول معينة، وقد تكون عالمية (الأمم المتحدة) أو إقليمية (جامعة الدول العربية) أو عبر إقليمية (اوبك).

ب- منظمات غير حكومية (non-governmental organizations) : يتكون أعضائها من هيئات أو تنظيمات غير حكومية، وقد تكون عالمية أو إقليمية أو عبر إقليمية، مثل نقابات العمال والمنظمات الثقافية.

٢. التنظيمات الإقليمية (Regional Organizations): والتي تكون العضوية فيها محددة لدول واقعة في إقليم جغرافي معين مثل جامعة الدول العربية والتي ينتمي لعضويتها جميع الدول العربية وكذلك مثل منظمة الدول الأمريكية (Organization of American States) والتي لا يوجد في عضويتها دول عدا الدول الواقعة في القارة الأمريكية.

(١) خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ١٩٩١، ص٢٨.

٣. التنظيمات عبر الإقليمية (Trans-regional Organizations) : وعضوية هذا النوع من التنظيمات مختلفة عن تلك المتبعة في التنظيمات الإقليمية التي تأخذ في الاعتبار الجوار الجغرافي، حيث أن هذا النوع يأخذ باعتبارات أخرى سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع من التنظيمات منظمة الدول المصدرة للبترول والتي معيار العضوية فيها مبني على أساس أن الدول الأعضاء فيها هم في حقيقة الأمر من كبار الدول النفطية المصدرة للبترول.

في مطلع القرن العشرين دعا قيصر روسيا نيقولا الثاني إلى عقد مؤتمرات دولية ولقاءات دبلوماسية للنظر في مشكلات العالم، فانعقدت مؤتمرات لاهاي في عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، بمشاركة دول أوروبية وغير أوروبية، لدراسة سُبل تجنّب وقوع الحرب، وطرق تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك تشكيل لجان التحقيق الدولية وإنشاء محكمة التحكيم الدولية، بيد أنّ التنظيم الدولي بمعناه الشامل، والأكثر تحديداً، كان بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم في العام ١٩١٩، لتكون بمثابة أول منظمة دولية مفتوحة العضوية لكافة الدول، ومنفتحة على دراسة مشاكل العالم في تفاصيلها كافة[١].

إن عهد العصبة لم يلغ الحرب بل طلب عدم اللجوء إليها كوسيلة لتسوية النزاع إلا بعد ثلاثة شهور من أو قرار التسوية القضائية أو تقرير مجلس العصبة، بل أكثر من ذلك، طلب من المحكمين أو القضاة أن يتخذوا أحكامهم أو قراراتهم في خلال فترة زمنية معقولة، وحددت مدة ستة أشهر لتلقى قرار المجلس إذا كانت القضية أمامه، وبهذا تكون المادة (١٢) من عهد العصبة قد اقامت فترة تجميد، والمقصود بذلك أن الحرب لم تكن غير مشروعة وأنه يجب على الأطراف في النزاع إتباع خطوات معينة

(١) سعود المولى، خريف الأمم المتحدة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٩، ص٢١.

قبل اللجوء للحرب[١]، أي تأخير النزاعات في محاولة لتلافيها.

ولم يكتب لعصبة الأمم البقاء لإخفاقها في مهماتها، فالولايات المتحدة لم تنضم إليها مما أدى إلى استفراد فرنسا وبريطانيا بشؤونها، وتوالت الانسحابات وفقدان العضوية والطرد من العصبة، فسجلت بين عامي١٩٢٠-١٩٣٩، (١٦) حالة انسحاب، أبرزها انسحاب البرازيل ١٩٢٦ واليابان ١٩٣٣ وألمانيا ١٩٣٣، وفي عام ١٩٣٤ التحق الاتحاد السوفيتي بالعصبة ليخرج منها مطروداً عام ١٩٣٩ بسبب اعتدائه على فنلندا[٢].

وفشلت عصبة الأمم في اخماد الحروب ومنع احتلال الدول الضعيفة من قبل الدول القوية وكان يتم ذلك دون أية حماية أو رادع من قبل العصبة التي شكلتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وضعف العصبة شجع ألمانيا النازية على ضم الاقاليم المجاورة لها والهجوم على بولونيا في العام ١٩٣٩ واشعال فتيل الحرب العالمية الثانية، وقد اعترف آخر رئيس لجمعية العصبة عند انعقاد آخر اجتماع لها في العام ١٩٤٦ بأن العصبة كانت تنقصها الشجاعة الأدبية وإنها ترددت في تحمل مسؤولية القرارات الخطيرة في حين أن القوة كانت لازمة[٣].

وشَهِدَ العالم ويلات كبيرة في أثناء الحرب العالمية الثانية من قتل ودمار شمل الافراد العزل والمباني العامة والسكنية وحتى المستشفيات، وأشارت الموسوعة البريطانية إلى أن عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية يتراوح بين ٣٥-٦٠ مليون شخص[٤]، وأشد

(1) Morton A. Kaplan and Nicholas DEB. Kutzenbach, The Political Foundations of International Law, New York, John Wiley and sons Inc. 1961. p. 288 .

(٢) سعود المولى: خريف الأمم المتحدة. مرجع سابق. ص٢٦ ص٢٩.

(٣) محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٦، ص١٥١.

ينظر أيضا: محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٤. ص٧٢٤.

(٤) صحيفة الحياة السعودية بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ .

الدمار هولاً هو قصف مدينتي هيروشيما وناكازاكي بالقنابل الذرية من قبل القوات الأمريكية والقضاء على مئات الآلاف من المواطنين العزل [١].

المطلب الثاني

الأمم المتحدة ومراحل نشأتها

مرت الأمم المتحدة بعدة مراحل حتى تكاملت ووصلت إلى هذه المرحلة، ومن اهم المراحل هي :

١. مرحلة التصريحات:

وهي المرحلة التي صدرت خلالها عدة تصريحات من الدول المتحالفة بشأن النية في إقامة المنظمة وهي كالآتي :

أ- تصريح الأطلسي : أو ميثاق الأطلسي الذي أصدره بتاريخ ١٤ اب ١٩٤١ رئيس الولايات المتحدة روزفلت، ورئيس حكومة بريطانيا ونستون تشرشل، وأعربت الحكومتان عن الرغبة في أيجاد منظمة عالمية لحفظ السلام وتحقيق التعاون الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢].

ب- تصريح الأمم المتحدة : هو بيان صدر في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية عقب اجتماع ممثلي ست وعشرون دولة، بهدف تشكيل جبهة عالمية ضد دول المحور، وقد نص التصريح على ضرورة إنشاء منظمة عالمية في أقرب وقت ممكن لتحقيق الأمن والسلام في جميع دول العالم، وكانت هذه أول مرة يظهر فيها اسم "الأمم المتحدة "، وانضم في التوقيع على هذا التصريح بعد ذلك إحدى وعشرون دولة، من بينها خمس دول عربية[٣].

---

(١) جي ديبورين، الحرب العالمية الثانية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، (دون تاريخ) ص٥١٤.

(٢) سعود المولى، خريف الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره، ص١٨٥.

ج- تصريح موسكو : صدر في تشرين الثاني من عام ١٩٤٣ عن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا والصين وقد التزم مصدروه صراحة، فيما التزموه لجهة إنشاء هيئة عالمية تقوم على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام وتنضم إليها بقية الدول لا فرق بين كبيرها وصغيرها لضمان المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

د- تصريح طهران : صدر بعد شهرين من تصريح موسكو وجاء فيه تصميم الدول الكبرى الثلاث (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي) على توكيد دورها الخاص ومسؤوليتها الكبرى في حفظ السلام والأمن الدوليين .

٢. مرحلة المقترحات:

١. مؤتمر دمبارتون أوكس : في الفترة بين اب وأكتوبر ١٩٤٤ عقد ممثلو(الصين وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) عدة اجتماعات في دمبارتون أوكس بواشنطن بالولايات المتحدة[١]، وقد توصلت الاجتماعات إلى وضع مجموعة من المقترحات التفصيلية التي اتخذت فيما بعد أساساً للمناقشات في مؤتمر سان فرنسيسكو وقد تضمنت المقترحات قيام تنظيم دولي يعرف باسم "الأمم المتحدة " يكون من أهدافه حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٢. مؤتمر يالطا: حضره رؤساء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، واتفق فيه على بعض المسائل العالقة في اجتماعات دومبارتون أوكس وأهمها طريقة التصويت في مجلس الأمن وحق الدول الدائمة العضوية في استخدام الفيتو(النقض) والنظام الجديد للمستعمرات (نظام الوصاية ونظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي).

(١) المرجع السابق ، ص١٨٤.

٣. مرحلة التنفيذ

مؤتمر سان فرانسيسكو، انعقد هذا المؤتمر بين ٢٥ نيسان و٢٦حزيران ١٩٤٥ وانتهى إلى توقيع ميثاق الأمم المتحدة من قبل ٥٠ دولة مستقلة في ذاك التاريخ وتكاملت التصديقات اللازمة عليه في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥ فأصبح نافذاً منذ ذلك، وفي العاشر من كانون الثاني ١٩٤٦ عقدت الجمعية العامة للمنظمة أولى جلساتها في مدينة لندن وقررت اختيار مدينة نيويورك مقراً دائماً لها وقد حرر الميثاق بخمس لغات : هي الصينية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية وهي اللغات الرسمية للأمم المتحدة وقد أضيفت العربية لغة رسمية سادسة بدءاً من عام ١٩٧٤[١].

المطلب الثالث

النظام العالمي وأهم المراحل الذي مر به

يطلق مصطلح النظام العالمي على (تفاعل الدول والمنظمات "علنية وسرية" والشركات العابرة للقارات وفواعل دولية من غير الدول) أما النظام الدولي فيقصد به (العلاقات التي تربط الدول مع بعضها البعض)، وذلك لإيجاد نوع من التفاهم الإنساني بين مجتمعات العالم التي تنشد عالماً تسوده المحبة والخير والسلام، ومن أجل ذلك سعت الدول والمنظمات الدولية لإيجاد علاقات منتظمة بين دول العالم، ومع تطور العلاقات بين الدول أصبحت عملية الانتظام في هذه العلاقات شرطاً أساسياً.

لذلك فالمقصود بالنظام الدولي هو مجموعة الوحدات السياسية، على مستوى الدولة، التي تتفاعل بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة " الاعتماد المتبادل"، الأمر الذي يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين، وبمعنى آخر: إن النظام العالمي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعناصر دون القومية، مثل حركات التحرر، والوحدات "العابرة للقومية"، كالشركات متعددة الجنسية.

(١) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٦.

ويرى انصار المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية تحدث بين الدول التي توازن كل واحدة منها الاخرى، ولذلك يكون النظام العالمي في نظرهم نتيجة تقاسم القوة المستقرة بين الدول العظمى[١].

ووجود النظام السياسي العالمي لا يعني بالضرورة أن تسود المجتمع الدولي حالة من النظام التام أو المطلق، فقد نجد في بعض المجتمعات حالات لخرق القانون وعدم الالتزام بالمبادئ والمواثيق الدولية .

وفي هذا المجال يقارن السياسي الأميركي بريجنسكي بين النظام السياسي الوطني والنظام العالمي فيقول: "في حالة السياسات العالمية نجد ضعف السلطة المباشرة، وإن كانت مقبولة، ومحترمة يعوض الشعور بالانتماء العميق للأمة كما تمثلها المؤسسات التي تعكس سلطة الدولة، يفتقر النظام العالمي لهذا الشعور بالانتماء، وكثير من المحاولات الحالية في البحث عن نظام هي محاولات لخلق هذا البعد أو للعثور على معادل، قريب منه[٢].

ومع التطور الحاصل في جميع مجالات الحياة بدأت فكرة النظام العالمي تفرض نفسها على العالم بشكل أكبر، وذلك بفعل عوامل عديدة، أهمها : تطور صناعة الأسلحة، واستحداث وسائل جديدة للاتصالات والمواصلات، وحصول تحولات اقتصادية مترابطة، واتساع تأثير الأيديولوجيات.

لقد حولت هذه العوامل الأربعة العالم إلى (قرية كونية)، ومع ذلك يبقى النظام العالمي أقل انتظاماً من النظام السياسي الوطني لاعتبارات متعددة منها :

١. ترامي أطراف هذا النظام العالمي .

---

(١) فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٨، ص٣٢.

(٢) زبيغينيو بريجنسكي : وهو اكاديمي وسياسي اميركي عمل مستشاراً للأمن القومي الأميركي في عهد الرئيس جيمي كارتر. ينظر في كتابه : بين عصرين، أمريكا والعصر الالكتروني، ترجمة: محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٨.

٢. تعدد الثقافات والمعتقدات .

٣. تناقض المصالح .

٤. هشاشة فاعلية الأجهزة والمنظمات الدولية .

٥. غياب الشعور بالانتماء لهذا النظام العالمي، وخصوصاً عندما يكون غير عادل.

وينبغي لكل حديث عن نظام عالمي أو محلي أن لا يولد في الذهن انطباعاً بأنه رديف للالتزام بالشرعية والتطبيق المطلق للقانون، أو أنه رديف للسلام والاستقرار والتعاون الدولي، فهذا النظام مبني على أساس القوة وعلى تفوق من هو أقوى، وهذا ما يذكرنا بشريعة الغاب.

إن لكل شيء قانوناً، ومن خلال هذا القانون الذي يعد الالية التي تنظم الحياة؛ لأن كل الموجودات في الكون تحكم من خلال القانون الذي يضع الشرعية لكل افعاله وتصرفاته، ولهذا يمكننا تعريف النظام العالمي بأنه " مجموعة من الدول والمنظمات العلنية والسرية الفاعلة في صنع وتنفيذ القرارات التي تحكم العلاقات الدولية ".

أما مصطلح النظام العالمي الجديد، فهو مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب في خطاب وجهه إلى الأمة الأمريكية بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج بعد أسبوع واحد من حرب الخليج الثانية في آب/أغسطس ١٩٩٠، وفي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدث عن فكرة عصر جديد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب[١].

وبعد ذلك بأقل من شهر (١١ سبتمبر/ ايلول ١٩٩٠)[٢]، أشار الرئيس الاميركي السابق جورج بوش الاب إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب، فعالاً

(١) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة ونشر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧، ص١٤.

(٢) يلاحظ من هذا التاريخ ان بوش الابن، بعد ضرب برج التجارة العالمي اتخذ حجة قوية لفرض هذا النظام العالمي الجديد على الدول الكبرى والصغرى. وبذلك بدأ ما يسمى بأحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، وكانت بداية مرحلة جديدة من مراحل النظام العالمي التي شنت فيها الولايات=

في البحث عن العدل، وأكثر أمناً في طلب السلام في عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً، أن تنعم بالرخاء وتعيش في سلام.

أهم مراحل نشوء النظام العالمي :

١. من معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ حتى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، حيث تميزت هذه المرحلة بان العلاقات الدولية فيها كانت محصورة في تلك العلاقات التي تنشا بين الدول القومية ذات السيادة بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي .
٢. من مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وتميزت هذه المرحلة بتطور العلاقات السياسية الدولية، حيث سُجل تطور نوعي في قرارات المؤتمر والتي انعكست بمجملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقه مهمة الأمن والاستقرار في اوروبا.
٣. من انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، تميز الواقع الدولي ببروز نظام الأمن الجماعي، حيث تبلور هذا المفهوم بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو ١٩١٩.
٤. من عام ١٩٤٥ (انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥) حتى انهيار المنظومة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية حرب الخليج الثانية ١٩٩١، والبعض حدده بعام ١٩٨٩، وذلك بانهيار حائط برلين، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو ما يسمى بالحرب الباردة الذي تحول في أثنائها النظام الدولي إلى القطبية الثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، وفي الفكر الأيديولوجي الصدام بين الشيوعية والرأسمالية .

=المتحدة العديد من الحروب بحجة القضاء على الارهاب. كان من اثارها احتلال أفغانستان، واحتلال العراق ونشر فوضى هائلة في منطقة الشرق الاوسط التي هي جزء من الفوضى الخلاقة (الفوضى المنظمة).

٥. من عام ١٩٩٠، حتى سبتمبر ٢٠٠١، وهي الفترة التي أعقبت توحيد ألمانيا الشرقية والغربية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، واندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، مما يعني اختفاء احد القطبين وبداية تحول النظام إلى نظام أحادي القطبية باستفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على هرم السلطة العالمية.

٦. من الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تميزت هذه المرحلة بتشكيل تحالف دولي تقوده القوة العظمى (الولايات المتحدة) ضد ما سمي بالإرهاب الدولي، ولقد توضح وتجلى في هذه المرحلة انفراد الولايات المتحدة بالتحكم بالنظام العالمي الجديد .

٧. من العام ٢٠١٠، حتى اليوم ظهرت العديد من القوى الدولية لمواجهة الولايات المتحدة، كما بدأت تظهر بوادر لبروز قوى عالمية جديدة بدأت تتشكل على الساحة الدولية، مثل الاتحاد الاوروبي، الصين، اليابان، روسيا الاتحادية، وهذه القوى بدأت تشكل ورقة ضغط على الولايات المتحدة الامريكية تنازعها قيادة النظام العالمي.

المبحث الثاني

فاعلية الأمم المتحدة في النظام العالمي وسبل اصلاحها

الحقيقة أن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ظلت ضعيفة من الناحية العملية منذ تأسيسها، حيث لم تستند هذه المنظمة على أي شكل من أشكال القوة الحقيقية التي تؤهلها للقدرة على التأثير في مجريات الأحداث في العالم بحيث ظلت إرادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى والمحصلة النهائية لإرادة الطرف الأقوى من هذه الدول، وبالرغم من استخدام المنظمة عدة وسائل لمواجهة الأحداث وحفظ السلم، إلا أنها قد فشلت في حفظ الأمن الدولي وبذلك برزت طلبات عديدة في أروقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاح حال الأمم المتحدة لتكون تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعوب الحرة .

والأمم المتحدة من الناحية القانونية تعد شخصاً معنوياً من أشخاص القانون الدولي العام يتمتع باختصاصات ووظائف وصلاحيات محددة نص عليه، الميثاق

المنشئ لها، وإذا كانت القاعدة العامة هي أن آثار شخصية المنظمات الدولية تترتب في مواجهة الدول الأعضاء فقط وليس في مواجهة الدول غير الأعضاء، فإن الأمم المتحدة تشكل استثناء من القاعدة حيث استقر الفقه على تمتعها بالشخصية القانونية الدولية في مواجهة كل الدول في العالم؛ نظراً لأن ميثاقها يتيح لها ممارسة بعض الاختصاصات في مواجهة الدول غير الأعضاء[١].

وقد حظي الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتنمية حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم، بالاعتراف في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ عندما مُنحت الأمم المتحدة وأمينها العام، جائزة نوبل للسلام في الذكرى السنوية المائة لإنشاء تلك الجائزة، وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

أهداف ومقاصد الأمم المتحدة[١]

١. حفظ السلم والأمن الدوليين.
٢. تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق.
٣. تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية.
٤. جعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق جهود الدول وتوجيهها لخدمة الغايات المشتركة.

أما مبادئ الأمم المتحدة التي ينص عليها الميثاق فهي:

١. قيام الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
٢. تنفيذ الأعضاء التزامات الميثاق بحسن نية.
٣. فض المنازعات بالطرق السلمية

---

(١) جوريسبيديا: موسوعة القانون الدولي، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي : http://ar.jurispedia.org/index.php .

(١) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره. ص١٩٢.

٤. امتناع الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.
٥. تقديم العون للأمم المتحدة في القرارات التي تتخذها.
٦. العمل على أن تسير الدول غير الأعضاء على مبادئ الأمم المتحدة.
٧. عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

إن واضعي ميثاق الأمم المتحدة قد صاغوا بشكل جيد وعناية كاملة وباتفاق كامل منطوق الديباجة والأهداف والمبادئ التي يقوم عليها عمل المنظمة وقاموا على أساسها بوضع وتشكيل هيئات رئيسية للأمم المتحدة، واعطوا هذه الهيئات الاختصاصات والمهام على اختلاف أنواعها ليعمل كل فرع ضمن الاحكام والحدود المنصوص عليها والهيئات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة ستة هي : الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية والأمانة العامة و محكمة العدل الدولية.

أولاً: وسائل الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية وحفظ على السلم والأمن الدوليين.

إن حدوث الأزمات الدولية في المجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها لأن من شأن ذلك تهديد السلم والأمن الدوليين، وبإمكان الأزمة أن تكبر وتتفاقم ما لم يتم درء السبب؛ لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى قيام الحرب والصراعات بشكل مستمر(١)، ولذلك فمن الواجب التأكيد بأن من أولويات منظمة الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين كما ورد في الميثاق الأممي، ولهذا فإن هذا الهدف يحظى بأهمية خاصة يتميز بها عن الأهداف الأخرى للمنظمة، وقد تصدّر هذا الهدف ديباجة ميثاق الأمم المتحدة(٢).

(١) رجب عبد المنعم متولي، الأمم المتحدة بين الإلغاء والبقاء في ظل التطورات الدولية الراهنة، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) الفقرة الأولى من ديباجة الأمم المتحدة : (نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا) :=

وإذا كان الميثاق قد ربط بين المحافظة على السلم والمحافظة على الأمن فلإيمانه بأن القضيتين أمران متلازمان، فالسلم العالمي يعني انتفاء الحروب أو منعها على الأقل، والأمن الدولي يعني تهيئة الأسباب والسبل لمنع الاضطرابات والمنازعات الدولية وتمكين الدول من العيش براحة واطمئنان، فالسلام يفقد معناه إذا تعرض الأمن للخطر، والأمن الحقيقي لا يتوافر إلا إذا ساد السلام، وبذلك يصبح كل منهما ضرورياً للآخر وتصبح المحافظة عليهما من أهم مقاصد المنظمة العالمية(١).

وتتعدد الوسائل الدولية اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين بحسب طبيعتها والقائمين بها، وقد أشار الميثاق الأممي إلى مجموعة من الوسائل التي تدخل في هذا السياق والتي يمكن تقسيمها إلى عدة وسائل، منها الوسائل الدبلوماسية وهي من أقدم الوسائل التي عرفها المجتمع الدولي في هذا الشأن والتي عرفت تطورات ملحوظة سواء في آلياتها أو فعاليتها وهي تتوزع بين المفاوضة والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق وعرض النزاع على المنظمات الإقليمية أو الدولية(٢)، ومنها أيضاً الوسائل القانونية التي تتميز بإصدار قرارات ملزمة في مواجهة الدول، تصدرها إما هيئات التحكيم أو محاكم دولية دائمة، كمحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، منها

=أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف.

وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

وأن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

(١) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره، ص١٩٢.

(٢) ينظر: تقريراً عن أعمال المنظمة من خلال التقرير السنوي من أعمال المنظمة لعام ١٩٩٥ والصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ وبحث ودراسة الأمين العام الدكتور بطرس غالي نشر إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة.

كذلك الوسائل الزجرية التي قد يتم اللجوء إليها في حالة فشل الوسائل السابق ذكرها في حسم المشكلات واحتواء الأزمات، وتتنوع هذه الوسائل بدورها بين الضغوط والعقوبات الاقتصادية والإعلامية والديبلوماسية والعسكرية.

ولعل من أهم الوسائل التي يحق للأمم المتحدة اتخاذها لحل الأزمات والنزاعات هي ما يأتي :

أ. تسوية المنازعات بالوسائل السلمية:

يرى كثير من الباحثين أن العرب كانوا في طليعة الأمم التي حرّمت الحرب في العلاقات الدولية وحبذت اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، فقد ورد في القرآن الكريم: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إلى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[١].

ويعد مبدأ التسوية السلمية لفض المنازعات الدولية من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وقد ارتقى هذا المبدأ الأخير في عصرنا الراهن إلى مصاف القواعد النافذة، واصبح الالتزام بحل المنازعات سلمياً يعد نتيجة طبيعية وملازمة له يتمتع هو أيضا بالصفة الآمرة[٢]، ولهذا قضت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بأن (يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين، وكذلك العدل الدولي عرضة للخطر)، وقد حددت المادة (٣٣) من الميثاق هذه الوسائل فنصت على أنه يجب على أطراف النزاع أن يلتمسوا البدء بطريق المفاوضة والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية وأن يلجؤوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم، لذلك فإن

(١) سورة الحجرات : الأية٩.

(٢) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص٦٧٥.

الوسائل السلمية لحل الأزمات والمنازعات الدولية تشمل:

١. المفاوضات:

هي تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية النزاع القائم بينهما، ويقوم بالمفاوضة عادة المبعوثون الدبلوماسيون للدول أطراف الأزمة أو النزاع عن طريق وزراء الخارجية أو المبعوثين الدبلوماسيين لدى الدول، وإذا كان النزاع ذا موضوع هام يتم تعيين مندوبين خاصين للمفاوضة، وتعد المفاوضة من أهم الوسائل السلمية لتسوية الأزمات القائمة بين الدول، وتتميز المفاوضة بالكتمان، ولذلك فهي تصلح لتسوية مختلف أنواع المنازعات وأغلبها، إلا أن فعالية المفاوضات تعتمد على توفير حد أدنى من تعادل القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين، وإلا وقعت الدولة الضعيفة تحت تأثير وإرادة الدولة القوية في المفاوضات الجارية بينهما[١]، وتعني التحاور والنقاش بين أطراف النزاع وصولا إلى اتفاق بشأن النزاع يجمع بين وجهات النظر المتفرقة، ويلاحظ عند استعمال الأطراف المتنازعة لهذه الوسيلة أن نجاحها يتوقف على مجموعة من العوامل المجتمعة نذكر منها:

أ- حسن النية لدى الأطراف المعنية.

ب- الجدية في تسوية النزاع والرغبة الأكيدة في الوصول إلى حل النزاع.

ج- طبيعة النزاع المراد حله.

د- طبيعة العلاقة بين الأطراف المتنازعة.

هـ- مراعاة التساوي أو على الأقل وجود نوع من التوازي في مراكز الأطراف المتنازعة؛ لأن هذا التعادل أو التوازي أمر يتوقف عليه حل العديد من المنازعات الجوهرية[٢].

---

(١) عبد الحسين القطيفي، دور التحكيم في فض المنازعات الدولية، مجلة العلوم والقانون، بغداد ١٩٦٩، العدد الأول، ص٦٦.

(٢) ستانلي ميسلر، كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٧، ص٣٤٧.

٢. الوساطة:

تعتمد الوساطة على تدخل دولة من دول فيما بين الأطراف المتنازعة وذلك من أجل التقريب بين وجهات نظر المتنازعين بل له أن يقدم المقترحات لهم لحل هذا النزاع ورغم دور الوساطة إلا أنها وسيلة غير ملزمة فالأطراف لها القبول أو الرفض دونما أدنى مسؤولية عليه، وهي وسيلة تشبه إلى حد ما وسيلة المساعي الحميدة، إلا أن الدولة الثالثة لا تشترك في المفاوضات أو تتدخل بتسوية النزاع، في حين تشترك الدولة الوسيطة في المفاوضات التي تدور بين المتنازعين، وقد تساهم في حل النزاع، والوساطة مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من أجل أيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين، والدولة الثالثة تشترك في المفاوضات وإعداد التسوية[١].

٣. التحقيق والتوفيق:

التحقيق يعني إيضاح الحقائق وتثبيت الوقائع المتنازع عليها وذلك من قبل لجان تحقيق دولية تتولى مهمة تسهيل تسوية المنازعات الدولية دون أن تلتزم الدول المتنازعة بنتائج التحقيق، ويتم تأليف لجان التحقيق الدولية بموجب اتفاق خاص بين الطرفين المتنازعين يطلق عليه "اتفاق التحقيق"[٢]، وطريقة التحقيق لتسوية المنازعات الدولية هي من وضع مؤتمر لاهاي الأول، وجلسات لجان التحقيق ليست علنية فمداولاتها تبقى سرية، أما قراراتها فتؤخذ بالأكثرية، ونشير إلى أن المادة (٣٤) من ميثاق الأمم المتحدة تعزز هذا الاتجاه عندما تنص على أن (لمجلس الأمن أن يحقق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى خلاف بين الدول أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يُعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين)[٣]، أما التوفيق فإنه يعني عرض النزاع على لجنة دولية أو شخص دولي يقوم بدراسة جميع جوانب النزاع واقتراح الحلول اللازمة التي يتم عرضها على الطرفين

(١) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص٦٨٤.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار القادسية، بغداد ١٩٨٦، ص٦٨.

(٣) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص٦٨٦-٦٨٧.

المتنازعين على انفراد أو مجتمعْين، ويبقى لكل طرف الحق في أن يقبل توصيات لجنة التوفيق أو يرفضها أو يقترح إجراء التعديل عليها[١].

٤. التحكيم:

لعل أفضل تعريف للتحكيم الدولي هو التعريف الذي ورد في المادة (٣٧) من اتفاقية لاهاي للعام ١٩٠٧، الخاصة بتسوية المنازعات الدولية سلمياً: "إن الغاية من التحكيم الدولي هي تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هي على أساس احترام القانون واللجوء إلى التحكيم يستتبع التزاما بالرضوخ بحسن نية للقرار الصادر"[٢]، ومثال على التحكيم اتفاق الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في عام ١٩٥١، على اختيار المحامي السويسري "ساوزهول" كمحكم في القضية الخاصة بملكية الذهب الألباني الذي استولت عليه ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية[٣].

٥. التسوية القضائية:

القضاء الدولي لا يختلف كثيراً عن التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، فكلاهما طريقة قانونية، وكلاهما يستلزم اتفاق الأطراف المتنازعة على عرض منازعاتهم على التحكيم أو القضاء الدوليين والتسوية القضائية تقوم على مبدأ أن التقاضي في الشؤون الدولية منوط بإرادة الدول، أي أن موافقتها تعد شرطا مسبقاً لتسوية المنازعات عن طريق القضاء الدولي في الشؤون الدولية، وقد أقرت هذا المبدأ محكمة العدل الدولية وكذلك أقرته محكمة العدل الدولية الدائمة التي كانت قائمة ضمن نطاق عصبة الأمم[٤]، ومن الأمثلة حول أزمة أدت إلى نزاع دولي لتسوية قضائية قامت بها محكمة العدل الدولية النزاع بين البحرين وقطر والخلاف حول ملكية كل من

(١) سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

(٢) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص٧٠٦.

(٣) جابر إبراهيم الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٨، ص٥٢.

(٤) عصام العطية، القانون الدولي العام، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩٣، ص٤٤٥.

جزر حوار والزبارة فقد أصدرت المحكمة حكما في عام ٢٠٠٣ يقضي بسيادة البحرين على جزيرة حوار وسيادة قطر على جزيرة الزبارة[١].

٦. المساعي الحميدة:

يقصد بها قيام دولة ثالثة، وبموافقة طرفي النزاع، بالتقريب بين وجهات نظر الدولتين المتنازعتين والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع أو الأزمة القائمة بينهما، والدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة لا تشترك بالمفاوضات، كما أنها لا تقدم حلاً للنزاع، وتأتي وسيلة المساعي الحميدة بعد فشل المفاوضات المباشرة في التوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع فتقوم دولة ثالثة أو منظمة دولية بعمل ودي من أجل إيجاد تفاهم بين طرفي النزاع، ويكون تدخل الطرف الثالث لحل الأزمة إما بناءً على طلب أحد الطرفين أو كليهما، وإما بمبادرة منه [٢]، ولم يشر ميثاق الأمم المتحدة إلى المساعي الحميدة كوسيلة من الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية، إلا أن إعلان مانيلا[*] للأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية أكد اللجوء إلى المساعي الحميدة[٣].

٧. اللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية:

لقد أكد ميثاق الأمم المتحدة التزامَ الدول الأعضاء بأن تلتمس حل النزاعات التي تحدث بينها بالطرق السلمية، فإذا عجزت عن حلها بإحدى الطرق السلمية المشار إليها في الفصل السادس من الميثاق، كان عليها أن تقوم بعرض النزاع على المنظمة الدولية التي تقوم بفحص النزاع ودراسته ومن ثم اتخاذ التوصيات اللازمة بشأنه وتحدد

(1) http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=89566

(2) Wesley L. Gould: an Introduction to International law, New York, 1958, p541.

(*) إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية أُعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠/٣٧ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

(٣) سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، مرجع سبق ذكره. ص٦٠.

الوسيلة المناسبة لحله، ويتم ذلك عن طريق الجمعية العامة أو مجلس الأمن، فالجمعية العامة تقوم بإصدار توصيات بخصوص النزاع المعروض، وهذه التوصيات ليس لها صفة الإلزام، وإنما على الدول الأطراف في النزاع أن تأخذ هذه التوصيات بنظر الاعتبار طالما أنها صدرت في حدود أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي العام[١]، ونظام الفصل الثامن من الميثاق طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات والوكالات الإقليمية في مجال حفظ السلام فنصت المادة (٥٣) على أن: (ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية معالجة الامور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت تلك التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة).

ومن الأمثلة على وسيلة عرض النزاع على المنظمات أو الوكالات الإقليمية، ما قامت به منظمة الوحدة الافريقية من تدخل في حالات عديدة لمحاولة ايجاد تسوية سلمية لبعض المنازعات التي نشبت بين أعضائها للحيلولة دون امكانية تدويلها بعرضها على منظمة الأمم المتحدة، ومحاولاتها المتكررة للوساطة في النزاع المغربي–الجزائري بشأن الحدود(١٩٦٣–١٩٧٢)[٢].

المطلب الثاني

الوسائل غير السلمية أو وسائل الإكراه لحل المنازعات الدولية

تشمل وسائل الإكراه الاعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة بعد أن تستنفذ كل الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وتلجأ بالتالي إلى الاعمال القمعية التي تتطلب استخدام القوة المسلحة، والغرض من ذلك فرض واعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما الطبيعي في حال رفض الدول المتنازعة الانصياع إلى التسوية السلمية أو

(١) عصام العطية، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٥.

(٢) أحمد الرشيدي وآخرون، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص٢٠٥.

حدوث أي عدوان أو أي اخلال بالسلم.

فقد اهتم ميثاق الأمم المتحدة بالتدابير المشتركة التي تتخذها المنظمة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فنصت الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن "تتخذ الأمم المتحدة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وتقمع اعمال العدوان"، ونصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية على "تقديم الأعضاء كل ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق الميثاق، والامتناع عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملاً من اعمال القمع أو المنع"، ويتم تنفيذ الوسائل غير السلمية بإنزال الجزاءات أو بالتدخل العسكري.

١. الجزاءات:

استنادا إلى المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة يجوز لمجلس الأمن أن يطلب من الدول الأعضاء استعمال القوات المسلحة من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين ويشار عادة إلى هذه التدابير بالجزاءات، ويتم التذكير بهذا الاساس القانوني للتأكيد على أن الغرض من الجزاءات هو تعديل سلوك طرف يهدد السلم والأمن الدوليين، وليس الغرض معاقبته أو الاقتصاص منه[١].

وتتضمن هذه الجزاءات عدة أشكال منها:

أ. الجزاءات الجنائية: وهذه الجزاءات تتخذها محاكم جنائية دولية خاصة، مثل الجزاءات التي اتخذتها محكمة نورمبرج بحق الألمان المتهمين بارتكاب جرائم حرب وأيضا محكمة طوكيو التي عاقبت المجرمين اليابانيين الذين ارتكبوا جرائم حرب[٢].

(١) بطرس بطرس غالي، خطة السلام، ورقة موقف مقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة تتضمن الملحق الجديد ووثائق الأمم المتحدة، نيويورك، الأمم المتحدة، ص١٠.

(٢) علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠١، ص٢٢٧ – ٣١١.

ب. الجزاءات الاقتصادية: وهي إجراءات تستعملها إحدى الدول أو المنظمات الدولية لوقف العلاقات التجارية مع دولة أخرى لارتكاب هذه الدولة اعمالاً عدائية ضدها، وتتعدد أشكال الجزاءات الاقتصادية(١)، وهناك شكل آخر هو الحصار الذي تفرضه دولة أو منظمة على دولة تتهمها بأنها تخل بنظام السلم والأمن الدوليين، فتمنع الدخول أو الخروج من أراضيها أو تمنعها من استخدام البحر أو الجو أو تقطع كل المعونات الخارجة عنها وهذا الجزاء هو أشد قسوة من جميع الجزاءات التي تتخذها الدولة أو المنظمة، ومثال على ذلك فرض الأمم المتحدة الحصار الشامل على العراق إبان حرب الخليج الثانية.

٢. التدخل العسكري:

يكون التدخل العسكري أي استخدام القوة العسكرية، من قبل دولة أو منظمة دولية ضد دولة يشكل تصرفها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فمن الضروري عند ذلك أن تتدخل قوة عسكرية ثالثة لمنع الاقتتال أو الإمعان في انتهاك حرمة السلم والأمن في العالم.

وخلاصة القول إن الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية، كما حددّها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السادس، لا تكون في أغلب الأحيان ذات جدوى وفعالية عالية في حل الأزمات الدولية ولا توقف حالة النزاع في كل الظروف والأحوال، فقد تفشل في أحيان كثيرة في الوصول إلى تسوية سلمية للأزمات الدولية، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى وسائل غير سلمية حددها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع(٢)، وهذه الوسائل تعتمد على وسائل القمع والإكراه التي بيناها سابقاً.

---

(١) عبد الحسين القطيفي، المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، بغداد ١٩٦٧، العدد/٧/ ص٥٤.

(٢) نبيل العربي، "الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤ أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٥٣.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام:

أمام الكثير من الإخفاقات ابتكرت الأمم المتحدة نظاماً جديداً لمواجهة النزاعات والأزمات الدولية أُطلق عليه اسم عمليات حفظ السلام، وميثاق الأمم المتحدة لم يتطرق إلى ذكر عمليات حفظ السلام، أو قوات حفظ السلام، ولم تكن هذه العمليات من بين الوسائل التي تضمنها الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين، لكن فكرة إنشاء مثل هذه العمليات برزت في البداية في ضوء تطور العلاقات بين الدول والحاجة إلى تصفية الخلافات التي تجري بينه(١).

وهذه العمليات هي إجراء أملته الحاجة الملحة لتعويض عجز مجلس الأمن في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتتخذ هذه العمليات شكل قوات لحفظ السلام أو مراقبين دوليين عسكريين أو مدنيين، من أجل احتواء المنازعات الدولية، وتعد المادة (٤٣) من الميثاق هي الأساس القانوني لهذه العمليات، غير أن المناسبات العديدة التي أنشأ المجلس خلالها هذه القوات أثبتت أن إنشاءها لم يكن تدبيراً قسرياً بمقتضى الفصل السابع، بل تدبيراً بمقتضى الفصل السادس من الميثاق والمتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية(٢).

ومن واقع هذه التصورات والحالات جاءت بداية إنشاء فكرة عمليات حفظ السلام قبل أن تتطور تبعاً لحاجتها، وبالفعل فليس من شأن هذه العمليات أن تحل محل آليات التسوية السلمية المتضمنة في الفصل السادس، وهي ليست بديلاً عنها كما أنها بعيدة عن أي من معاني مواد الفصل السابع، إذ ليس من طبيعتها استخدام القوة أو أي إجراءات قسرية، وقد سماها الأمين العام، داغ همرشولد(*)، مجازاً بالفصل السادس والنصف، وبهذا المعنى تكون تسمية الفصل السادس والنصف هي تسمية من حيث

---

(١) موقع الأمم المتحدة : http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding

(2) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=77484

(*) داغ همر شولد : سويدي شغل منصب أمين عام للأمم المتحدة للأعوام ١٩٥٣ – ١٩٦١ لقى مصرعه في حادث تحطم طائرته في الكونغو.

إمكانية استخدام آلية قوات حفظ السلام لمنع حدوث العدوان الذي قد يقع بعد استنفاذ الوسائل السلمية في الفصل السادس دون جدوى، والذي بدوره قد يجّنب استخدام القوة المسلحة أو وسائل القمع المتضمنة في الفصل السابع من الميثاق(١).

وتنقسم مهمات عمليات حفظ السلام أساساً إلى صنفين رئيسيين(٢):

١. بعثات مراقبة: وهي مُكّونة من ضباط غير مسلحين، وكانت أول بعثة مراقبة هي بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين عام ١٩٤٨.

٢. قوات حفظ السلام: وهي مُكوّنة من وحدات مسلحة تسليحاً خفيفاً لا يحق لها استخدام سلاحها إلا في حالة الدفاع عن النفس، وفي الفترة الأخيرة قامت عناصر مدنية بمساعدة قوات حفظ السلام بمهام إنسانية وإدارية، وقد كان أول استخدام لعناصر عسكرية بواسطة الأمم المتحدة في كل من إندونيسيا والبلقان أما أول استخدام لقوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة فكان في عام ١٩٥٦ في سيناء بعد العدوان الثلاثي على مصر.

ونستنتج مما سبق أن الأمم المتحدة قد وضعت آليات متكاملة يمكن من خلالها حل أي أزمة أو نزاع قد ينشب بين طرفين من أشخاص المجتمع الدولي، ولكن المشكلة في ذلك أن تطبيق هذه الآليات من خلال العمل بالوسائل السلمية يرتبط بإرادة الدول ومدى رغبتها بتسوية النزاع، فإذا كان أطراف الأزمة راغبين في حلها لجأوا إلى المنظمة، وفي هذه الحالة لا تكون الأمم المتحدة سوى جهة راعية لعملية التسوية، وأيضا فيما يتعلق بتسوية الأزمة أو النزاع بالوسائل غير السلمية فإن الأمم المتحدة لا تملك القوة العسكرية الخاصة بها والتي تستطيع أن تستخدمها ضد الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولهذا فإنها تعتمد على القدرات العسكرية للدول الأعضاء التي

(١) فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٣، ص٢٦٥.

(٢) محمود عبد الحميد سليمان، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة ١٩٩٨، العدد ١٣٤، ص٣٩.

تتباين في مواقفها في الكثير من الأحيان تجاه النزاعات، ولذلك تبقى مهمة الأمم المتحدة في استخدام الوسائل العسكرية رهينة بإرادة الدول الأعضاء ومدى اهتمامها بالنزاعات التي قد تحصل، وهذا ما يشكل قصوراً في آلية المنظمة الدولية وعائقاً أمام إنجاز مهامها ولكن، وعلى الرغم من هذه الإشكاليات التي تواجه المنظمة، فإنها نجحت في تسوية وحل الكثير من النزاعات الدولية التي ورد ذكرها.

المطلب الثالث

فشل الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين

الحقيقة أن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ظلت ضعيفة من الناحية العملية منذ تأسيسها، حيث لم تستند هذه المنظمة على أي شكل من أشكال القوة الحقيقية التي تؤهلها للقدرة على التأثير في مجريات الأحداث في العالم بحيث ظلت إرادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى والمحصلة النهائية لإرادة الطرف الأقوى من هذه الدول، وبالرغم من استخدام المنظمة عدة وسائل لمواجهة الأحداث وحفظ السلم، إلا أنها قد فشلت في حفظ الأمن الدولي وبذلك برزت طلبات عديدة في أورقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاح حال الأمم المتحدة لتكون تعبيراً حقيقياً عن حال العالم اليوم(١).

وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين، الأولى: بعض نماذج النزاعات الدولية التي فشلت الأمم المتحدة في إنهائها، والفقرة الثانية تطوير الأمم المتحدة استجابة للمستجدات الدولية.

اولاً: بعض نماذج النزاعات الدولية التي فشلت الأمم المتحدة في إنهائها :

لقد فشلت المنظمة الدولية في حل النزاع الإسرائيلي المزمن الذي نتج عن عدوان إسرائيل على الأراضي العربية في ٦ يونيو ١٩٦٧ والذي أصدر على إثره مجلس

(١) مجيب الرحمان عبيد، "مستقبل الأمم المتحدة في ظل هيمنة القطب الواحد" مركز البحوث والمعلومات، قراءات سياسية، العدد ١٠. أبريل ٢٠٠٣. www.salameus.net.

الأمن الدولي قراره رقم (٢٤٢) في نوفمبر ١٩٦٧ والقاضي بإلزام (إسرائيل) الانسحاب إلى حدود ما قبل السادس من يونيو لعام ١٩٦٧ ولازال النزاع مستمرا وقائما حتى الآن، كذلك عجزت الأمم المتحدة عن حفظ السلام في كافة العالم وليست حرب أفغانستان والوجود الدولي غير المشروع على أراضيها من قبل قوات التحالف الأنجلو الأمريكي ببعيده، أضف إلى ما تقدم فشل الأمم المتحدة في منع عدوان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على العراق، رغم تأكيد فريق التفتيش الدولي عدم العثور على أية أدلة لحيازة أو امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أو معدات إنتاج وتطوير ونقل وتخزين مثل هذه النوعية من الأسلحة الأمر الذي انتفي معه مبرر الولايات الأمريكية وحلفائها للتدخل في شؤون العراق ومن ثم ضرب العراق[١]، واحتلال أراضيه بالكامل بالقوة دونما مبرر أو سبب معقول من الواقع أو القانون الأمر الذي يؤكد من جديد فشل الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يدعونا إلى تناول بعض النماذج التي فشلت منظمة الأمم المتحدة أمامها دون الوصول إلى حل هذه النزاعات[٢].

ثانياً: تطوير الأمم المتحدة استجابة للمستجدات الدولية

من المؤكد أن النظام العالمي الحالي له سمات أو خصائص تميزه عن النظام العالمي الذي كان سائدا في الحقبة الماضية مما جعل التغير يلقي بظلاله على هيكل التنظيم الدولي المعاصر والنظام القانوني السائد فيه، ولعل أهم ما يميز النظام القانوني الدولي الحالي أنه نظام يتميز بزيادة القطب الواحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة لا منافس لها، وسيادة القيم والمفاهيم الغربية فإنها تقلص الدور الحقيقي

(١) عبد العزيز سرحان، "جريمة القرن الحادي والعشرين الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي للعراق"، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٤٦-٥١.

(٢) محمد عبد العزيز أبو سحيلة، "المسؤولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٨، ص : ٥٢٩-٥٣٨.

للمنظمات الدولية في حل المنازعات الدولية كذلك الطابع المؤقت للنظام العالمي الجديد.

ولعل تغير ملامح النظام العالمي أدى إلى تغير شكل ودور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في المنازعات الدولية وهو أمر بدت سماته بوضوح من خلال مسلك المنظمة الدولية ذاته في ظل هذا النظام حيث كثر تدخل المنظمة في الشؤون الدولية واتسع مدلول التدخل وتعددت أسبابه ومبرراته وكذلك كثر اللجوء إلى التدخل المسلح وظهرت له أسباب جديدة إلى جانب الأسباب القديمة والتقليدية فظهر مبرر إلى جانب جريمة الحرب والعدوان المسلح الإرهاب الدولي كمبرر وسبب حقيقي وراء التدخل المسلح من قبل المنظمة الدولية، كذلك انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كذلك إهدار الديمقراطية داخل البلاد، وغير ذلك الكثير مما يستلزم ضرورة تعديل وتغيير، أو بمعنى أوضح تطور المنظمة الدولية استجابة للظروف والمستجدات الدولية التي ظهرت حديثا ولم يكن لها وجود من قبل ولكن كيف السبيل إلى تطوير دور منظمة الأمم المتحدة حتى يمكن أن تستجيب للظروف الحالية ؟

ثالثاً: أسباب فشل الأمم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين [١]:

١. طريقة التصويت (حق النقض " الفيتو") :

إن طريقة التصويت في أي منظمة دولية مهمة جداً وتؤثر بشكل كبير على نجاح أو فشل تلك المنظمة، وعند تأسيس الأمم المتحدة وضع المؤسسون قيوداً تمكنهم مستقبلاً من التحكم بزمام التصويت لتمرير القرارات التي تناسبهم، فوضعوا حق النقض الذي يعد من اهم الاسباب التي تعرقل عمل الأمم المتحدة، والذي يعطي الحق للدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية نقض أي قرار يخالف ارادتها[٢].

(١) ناتاشا لطفي سعد، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي، رشاد برس للطباعة والنشر، بيروت ٢٠١٠، ص١٨٨.

(٢) صادق محروس، "المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥، ص١٩-٢٠.

٢. هيمنة الولايات المتحدة الامريكية :

من الطبيعي جداً ان تهيمن الولايات المتحدة الامريكية على المنظمة الدولية التي ترأست تأسيسها واختارت مكان مقرها الدائم في نيويورك، وقد كتب الامين العام السابق بطرس غالي عن هذه الهيمنة بشكل واضح وصريح " أن تلك الدولة (المقصود الولايات المتحدة الامريكية) هي الدولة العظمى التي تهيمن على الأمم المتحدة "[١].

"إن الأمم المتحدة ليست إلا حصان طروادة لأصحاب المؤامرات العالمية وما هي إلا رأس الحربة للحركة الثورية العالمية"، ان الكثير من الحروب والازمات الدولية تشن باسم الأمم المتحدة، وتشرعن عمليات القتال بشكل أو باخر، وهذا الامر إن استمر قد ينذر بخطر يهدد النظام العالمي اجمع "[٢].

٣. العجز في ميزانية الأمم المتحدة :

إن المنظمة الدولية عندما تعاني من عجز في ميزانيتها تصاب بالشلل، فكيف أذا كانت نسبة المستحقات غير المدفوعة لميزانية الأمم المتحدة ٩٣% في العام ٢٠٠٩، كيف تستطيع هذا المنظمة الكبيرة والتي لها مفوضيات في جميع دول العالم، القيام بدورها.

٤. عدم التزام الدول الكبرى بمبادئ الأمم المتحدة :

من المؤكد أن التصرفات الدولية الحالية للدول الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة ما هي إلا انعكاس للتطورات الدولية الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي في الوقت الراهن والتي تدل دلالة واضحة على انفراط العقد الدولي وجنوح الأعضاء في التنظيم الدولي الحالي إلى التحلل من القيم والمبادئ الدولية الراسخة التي أرساها ميثاق

(١) بطرس بطرس غالي، خمس سنوات في بيت من زجاج، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام، القاهرة ١٩٩٩، ص٣٠٢.

(٢) وليام غاي كار، احجار على رقعة الشطرنج، دار النقاش، ترجمة: سعيد جزائرلي، بيروت ٢٠٠٠، ص٣٥٠.

الأمم المتحدة والأعراف والأخلاق الدولية المبنية على السلام بدلا من الحرب وعملت جاهدة على تنمية العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات وصولا إلى تحقيق غايتين أولاهما حماية الأمن القومي الدولي وثانيتهما تحقيق الرفاهية لجميع شعوب العالم.

المطلب الرابع

عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة [١]

بعد تحديد مكامن الفشل الذي عانت منها المنظمة الدولية، وتأثرت به الدول الصغرى، وعليه هناك طريقتان، لعملية إصلاح الأمم المتحدة وهما :

أولاً: إصلاح علاقة الأمم المتحدة بالدول والمنظمات الدولية، وذلك عن طريق :

١. إصلاح العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية:

في بادئ الامر لا بد من وضع حدود لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على المنظمة الدولية، وإصلاح علاقتها بها، فالعلاقة بين الطرفين هي علاقة غير سوية ومشوهة، ولإصلاح الأمم المتحدة، يجب أن نبدأ أولاً بإصلاح النظام السياسي الدولي، القائم على وجود قطب واحد مسيطر على الأمم المتحدة، وعلى العالم بأسره، وعلى الولايات المتحدة أن تتوقف عن التدخل بشؤون الأمم المتحدة وأن لا تفرض آراءها على مؤسسات المنظمة، فإن ضمن استقلال المنظمة وحياديتها، بحيث تستطيع أن تعمل بحرية وحيادية دون أن يكون عليها وصي يقرر فتنفذ المنظمة أوامر هذا الوصي.

٢. إصلاح علاقة الأمم المتحدة بالدول كافة:

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد أهدافها، أن تكون المنظمة مرجعاً لتنسيق جهود الدول، وتوجهها لخدمة الغايات المشتركة، مما يعني أن العلاقة بين الأمم المتحدة والدول الاعضاء يجب أن تقوم على التعاون وحسن النية.

(١) ناتاشا لطفي سعد، مرجع سابق، ص٢١٠.

وعلى الأمم المتحدة أن تلتزم بواجباتها تجاه الاعضاء، كضرورة لحفظ السلم والامن الدوليين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، والمساواة في الحقوق والسيادة بين جميع الاعضاء، وحق الدول الاعضاء في تقرير المصير، إضافة إلى هدف أساسي، هو تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية(١).

٣. إصلاح علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الاخرى :

في ظل وجود مشاكلات كبيرة عبر القومية تهدد الانسانية، اصبح التعاون مع المنظمات الدولية الاخرى، أمراً ضرورياً، وأصبح هناك، مشاكلات اقتصادية وامنية واجتماعية، كمشكلات الهجرة والبطالة والارهاب والتلوث البيئي، ونقص الغذاء والطاقة ومشكلات التنمية وحقوق الانسان، لا سيما عن مشكلة التطور الهائل في اسلحة الدمار الشامل، لهذا فإن المنظمات الاقليمية والمتخصصة، لها فاعلية أكثر في حل هذه المشكلات لأنها أقرب إلى هذه المشاكلات، وأقرب إلى الحدث، فعليه يجب على الأمم المتحدة أن تنسق جهودها، مع هذه المنظمات الاقليمية، والوكالات المتخصصة.

ثانياً: إصلاح الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة :

لإعادة تنظيم الأمم المتحدة نتناول عدداً من الاصلاحات، أهمها :

١. إصلاح جذري يتعلق بمجلس الأمن:

العضوية الدائمة يجب أن لا تقتصر على الدول الخمس ذاتها، إذ أن هناك دولاً أخرى تتمتع بفاعلية واضحة، وتستحق أن تصبح عضواً دائماً في مجلس الامن، أو إلغاء العضوية الدائمة، فالمعطيات السياسية الدولية اختلفت عن تلك التي كانت قائمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهناك طروحات عديدة لزيادة أعضاء مجلس الامن الدائمين، وعلى رأس الدول المرشحة للعضوية الدائمة هي: اليابان، ألمانيا، البرازيل،

(١) خطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن كيفية الارتقاء بأداء المنظمة بما يسمح تحقيق السلام وتعزيزه على امتداد العالم.

الهند ونيجيريا، ولكن مع منح حق النقض لكل عضو دائم جديد، سيضر بفاعلية مجلس الامن، ويعرضه للشلل الكامل، تماماً كما حصل خلال الحرب الباردة، لذلك اقترح البعض ضرورة إلغاء حق النقض واستخدام نظام اخر للتصويت أكثر فاعلية(١).

٢. إصلاح العلاقة بين أجهزة المنظمة :

إن إصلاح الأمم المتحدة، لابد أن يأخذ في الاعتبار ضرورة إيجاد توازن واضح في توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين أجهزة وفروع المنظمة، وذلك من اجل منع أو وضع حد لتداخل الصلاحيات بينهما، وتجنباً لحدوث خلل في مسيرة الأمم المتحدة.

٣. نقل مقر الأمم المتحدة :

لقد اقترح البعض أن يتم ضمن إصلاحات الأمم المتحدة نقل مقرها من نيويورك إلى مكان أخر، وذلك لأسباب عديدة، ففي رأي الرئيس الفنزويلي الراحل تشافيز، عندما قال :" أن نقل مقر المنظمة الدولية من نيويورك يحقق حيادية الأمم المتحدة"، خاصة بعد العدوان على العراق والذي قادته الولايات المتحدة، وضربت عرض الحائط كل قوانين الأمم المتحدة.

٤. إصلاح الجهاز الاداري :

لابد من إجراء إصلاحات في الجهاز الاداري للمنظمة، منها من اجل تحسين أداء الموظفين، وتخفيض حجم نفقات هذا الجهاز، وإخضاع هذه النفقات للمراقبة، للقضاء على الفساد، ومن بين الاصلاحات المقترحة القضاء على التميز الموجود على صعيد التوظيف في الأمم المتحدة .

إن للتنظيم الدولي أهمية كبيرة جداً في حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك لما تمثله هذه التنظيمات من دول وشعوب لها نفس الاهداف والمصالح التي تسعى لها كل دولة، فعلى كل المكونات الدولية والإقليمية، أن تتكاتف من أجل الوصول إلى عالماً ينعم بالخير والسلام.

---

(١) تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي بعنوان : جيران في عالم واحد، ترجمة ونشر : عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥، ص٢٥٣.

الخاتمة

إن أبرز ما يميز النظام العالمي الراهن قيامه على الاحادية القطبية، فبعد زوال الاتحاد السوفياتي اضحت الولايات المتحدة الاميركية هي القطب الوحيد والفاعل الأول والاهم في تحديد انماط التفاعلات السياسية بين وحدات النظام العالمي وكذلك في مخرجات التنظيم الدولي، الامر الذي مكّن الولايات المتحدة الاميركية من فرض سيطرتها على العالم، ولا سيما سيطرتها ونفوذها على مجلس الامن الدولي والأمم المتحدة، لتصبح منظمة الأمم المتحدة احدى ادوات لتنفيذ السياسة الخارجية الاميركية بعد ان كانا وبالذات مجلس الأمن مشلولاً في فترة الحرب الباردة بسبب الاستعمال السلبي لحق الفيتو، سواء من قبل الولايات المتحدة الاميركية أو من قبل الاتحاد السوفيتي.

لقد قاد الانفراد السياسي الاميركي بالهيمنة على مقدرات النظام العالمي في البيئة الدولية الجديدة إلى تمرير رغباتها السياسية واهدافها الخاصة عبر قرارات صادرة عن مجلس الامن الدولي وبموافقة منظمة الأمم المتحدة.

وبعد دراسة النظام السياسي العالمي وتأثيره في مخرجات التنظيم الدولي، ومعالجة أبرز الاشكاليات والتحديات التي تواجه التنظيم الدولي وبمختلف مراحله من خلال تبني المنهج العلمي الدقيق والرصين لتحديد الاساليب والاستراتيجيات الاساسية لتصحيح المسارات السياسية للتنظيم الدولي لا سيما وان هناك اختلالاً في ميزان القوى الدولي الذي كان يحكم العلاقات السياسية الدولية والذي بدوره قاد إلى التأثير في طبيعة عمل وحيادية التنظيم الدولي.

ان تصاعد تأثير السياسات الدولية على مخرجات التنظيم الدولي بات يشكل تهديداً كبيراً وخطيراً على الامن والسلم الدوليين، الامر الذي بات يشكل تحدياً كبيراً يستدعي التعامل معه بجدية لتجنب وقوع كوارث امنية وسياسية بدأت علاماتها بالظهور، فضلاً عن ذلك نجد بأن الدول الصغيرة باتت تعاني من ازمات امنية وسياسية واقتصادية، وهناك مجموعة من الدلائل والمعطيات تؤكد على تفاقم تلك المشكلات والازمات وتصاعد تأثيرها واحتمال تفجر

العديد منها في مناطق مختلفة من العالم، والتي من الممكن ان تهدد الامن والسلم الدوليين، لذا باتت الاشكاليات التي تواجه التنظيم الدولي بحاجة إلى تكاتف المجتمع الدولي لمعالجة الازمات، ولتحقيق الغاية الاساسية من انشاء المنظمة الدولية، للحفاظ على الامن والسلم الدوليين لجميع دول العالم الصغيرة والكبيرة، وعلى حد سواء لان عالم اليوم اصبح عالم مترابط ببعضه البعض وسهولة الاتصال والتنقل سهلت ايضا العمليات الارهابية، لذلك يجب على القوى المهيمنة على القرار العالمي التحرك لتصحيح مسارها .

لذلك ممكن ان نضع موجز لاهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث :

١. لا وجود لنظام عالمي موحد بحكومة عالمية واحدة، وانما هناك مجموعة من الدول العظمى والكبرى تتصارع للسيطرة على هذا العالم .
٢. يتكون النظام العالمي من دول ومنظمات، يحاول الطرفان التعاون للوصول إلى الهدف الرئيسي وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين .
٣. تعد منظمة الأمم المتحدة التنظيم الدولي الابرز في النظام العالمي الحالي، وهي مقيدة ومرتهنة للقرار السياسي الاميركي .
٤. الأمم المتحدة تعاني من مشاكل ادارية واقتصادية عدة .
٥. اصبح من الضروري تنفيذ اصلاحات في منظمة الأمم المتحدة، لتجديد الثقة في المنظمة الدولية من قبل دول العالم الصغيرة .

وفي العصر الحالي أصبح للمنظمات الدولية والإقليمية دور كبير في رسم السياسة العالمية، ومن الممكن أن يكون دور هذه الهيئات والمنظمات الدولية مؤثراً لتحقيق التعاون والتوافق الدولي لتحقيق السلام العالمي، وتستطيع أن تقرب وجهات النظر، وذلك لإمكانياتها الإعلامية والسياسية والاقتصادية، التي قد تجعل من المستحيل ممكناً، ولكن للأسف الشديد يتم استغلالها بشكل سلبي، لأن المسيطر على هذه المنظمات الدولية والمؤسسات المهنية، وأجهزة الاعلام، والشركات العابرة للقارات، هم أنفسهم أصحاب شركات صنع السلاح، وهم أنفسهم الذين يتحكمون بالأزمات العالمية، ويجندون هذه المؤسسات لخدمة تجارتهم " **تجارة الدم البشري**".

المصادر

** القرآن الكريم

أولاً: الكتب العربية والمترجمة :

١. أحمد الرشيدي وآخرون، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
٢. بطرس بطرس غالي، خمس سنوات في بيت من زجاج، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٩.
٣. تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي بعنوان : جيران في عالم واحد، ترجمة ونشر : عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥.
٤. جابر إبراهيم الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٨.
٥. جي ديبورين، الحرب العالمية الثانية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، (دون تاريخ).
٦. خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩١.
٧. رجب عبد المنعم متولي، الأمم المتحدة بين الإلغاء والبقاء في ظل التطورات الدولية الراهنة، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٨. زبيغنيو بريجنسكي، بين عصرين، أمريكا والعصر الالكتروني، ترجمة: محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.
٩. ستانلي ميسلر، كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.
١٠. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩.

١١.سعود المولى، خريف الأمم المتحدة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩.
١٢.سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦.
١٣.عبد الحسين القطيفي، دور التحكيم في فض المنازعات الدولية، مجلة العلوم والقانون، العدد الأول، بغداد، ١٩٦٩.
١٤.عبد العزيز سرحان، "جريمة القرن الحادي والعشرين الغزو الأمريكي الصهيوني الأمبريالي للعراق"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٥.عصام العطية، القانون الدولي العام، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣.
١٦.علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.
١٧.فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
١٨.فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.
١٩.محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٠.محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٤.
٢١.محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعة، بيروت، (دون تاريخ).
٢٢.ناتاشا لطفي سعد، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي، رشاد برس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
٢٣.نبيل العربي، "الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤ أكتوبر، ١٩٩٣.
٢٤.نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة ونشر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٥.وليام غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النقاش، ترجمة: سعيد جزائرلي، بيروت، ٢٠٠٠.

ثانياً: الرسائل والأطاريح :

- محمد عبد العزيز أبو سحيلة، "المسؤولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨ .

ثالثاً: المجلات والدوريات :

١. صادق محروس، "المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢ أكتوبر، ١٩٩٥.
٢. عبد الحسين القطيفي، المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧)، بغداد، ١٩٦٧.
٣. مجيب الرحمان عبيد، "مستقبل الأمم المتحدة في ظل هيمنة القطب الواحد" مركز البحوث والمعلومات، قراءات سياسية، العدد ١٠، أبريل ٢٠٠٣.
٤. محمود عبد الحميد سليمان، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد ١٣٤، ١٩٩٨.
٥. صحيفة الحياة السعودية بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ .

رابعاً: الكتب الاجنبية :

- Morton A. Kaplan and Nicholas DEB. Kutzenbach, The Political Foundations of International Law, New York, John Wiley and sons Inc. 1961 .

خامساً: التقارير :

١. تقريراً عن أعمال المنظمة من خلال التقرير السنوي من أعمال المنظمة لعام ١٩٩٥ والصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ وبحث ودراسة الأمين العام الدكتور بطرس غالي نشر إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة.

٢. إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية أُعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/١٠ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

٣. بطرس بطرس غالي، خطة السلام، ورقة موقف مقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة تتضمن الملحق الجديد ووثائق الأمم المتحدة، نيويورك، الأمم المتحدة .

سادساً: المواقع الإلكترونية :

1. http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding
2. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=77484
3. http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=89566

المـلخـص:

بعد دراسة النظام السياسي العالمي وتأثيره في مخرجات التنظيم الدولي، ومعالجة ابرز الاشكاليات والتحديات التي تواجه التنظيم الدولي وبمختلف مراحله من خلال تبني المنهج العلمي الدقيق والرصين ل

تحديد الاساليب والاستراتيجيات الاساسية لتصحيح المسارات السياسية للتنظيم الدولي لا سيما وان هناك اختلالاً في ميزان القوى الدولي الذي كان يحكم العلاقات السياسية الدولية والذي بدوره قاد إلى التأثير في طبيعة عمل وحيادية التنظيم الدولي.

إن تصاعد تأثير السياسات الدولية على مخرجات التنظيم الدولي بات يشكل تهديداً كبيراً وخطيراً على الامن والسلم الدوليين، الأمر الذي بات يشكل تحدياً كبيراً يستدعي التعامل معه بجدية لتجنب وقوع كوارث أمنية وسياسية بدأت علاماتها بالظهور، فضلاً عن ذلك نجد بأن الدول الصغيرة باتت تعاني من أزمات امنية وسياسية واقتصادية، وهناك مجموعة من الدلائل والمعطيات تؤكد على تفاقم تلك المشكلات والازمات وتصاعد تأثيرها واحتمال تفجر العديد منها في مناطق مختلفة من العالم، والتي من الممكن ان تهدد الأمن والسلم الدوليين، لذا باتت الاشكاليات التي تواجه التنظيم الدولي بحاجة إلى تكاتف المجتمع الدولي لمعالجة الازمات، ولتحقيق الغاية الاساسية من انشاء المنظمة الدولية، للحفاظ على الامن والسلم الدوليين لجميع دول العالم الصغيرة والكبيرة، وعلى حد سواء؛ لأن عالم اليوم أصبح عالماً مترابطاً ببعضه البعض وسهولة الاتصال والتنقل سهلت أيضا العمليات الارهابية؛ لذلك يجب على القوى المهيمنة على القرار العالمي التحرك لتصحيح مسارها .

ABSTRACT :

After studying the world political system and its impact on the outputs of the international organization, and addressing the most important problems and challenges facing the international organization and its various stages through the adoption of a rigorous scientific approach to identify the basic methods and strategies to correct the political tracks of the international organization, especially as there is imbalance in the balance of international forces, Which in turn has led to an impact on the nature and impartiality of international organization.

The increasing impact of international policies on the outcomes of the international organization has become a major and serious threat to international peace and security, which is a major challenge that requires serious handling to avoid the occurrence of security and political disasters that are beginning to show signs. Moreover, small countries are experiencing security crises Political and economic, and there is a set of evidence and data confirms the aggravation of these problems and crises and the escalation of their impact and the possibility of the explosion of many of them in different parts of the world, Which may threaten the international peace and security, so the problems facing international organization need to unite the international community to deal with the crises and to achieve the basic purpose of the establishment of the international organization, to maintain international peace and security for all countries of the world small and large, An interconnected world and ease of communication and movement also facilitated terrorist operations, so the dominant powers of the global decision must move to correct their course.